العدد (4065) السنة الخامسة عشرة - السبت (18) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أعطت التعديلات على قانون البنك المركزي التي أقرها مجلس النواب وأصدرها في قانون مؤخراً، مساحات أوسع لعمل البنك، خاصة فيما يتعلق بإصدار وبيع السندات المالية. كما انها أتاحت زيادة عدد الأعضاء من خارج البنك من الخبراء والمختصين الماليين في إدارته من ثلاثة الى خمسة بهدف عدم بقائه منغلقاً على نفسه في قراراته بحسب المكتب الإعلامي للبنك. لكنَّ مصدراً مالياً ينتقد ذلك كونه يخرج البنك من استقلاليته.

تعديلات قانون البنك المركزي تمنحه حرية العمل على مساحة أوسع

■ مصدر مالي: هناك خشية من التأثير على استقلالية البنك

□ بغداد / زهراء الجاسم

ونصت أهم التعديلات التي أجريت على قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف، على: أولاً: تلغى الفقرتان "جـ" و "د" من المادة ١١، التي تشير الى أن عدد اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي تسعة اعضاء، هم كل من محافظه ونائبيه وثلاثة من كبار المديرين فيه وثلاثة من أفراد آخرين من لديهم القدرة والكفاءة، ليحل محلها التعديل الآتي: وهو أن يكون المجلس مكون من مدير عام واحد من البنك المركزي، وخمسة أعضاء من خارج البنك المركزي العراقي من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون المالية أو المصرفية أو القانونية، مع المحافظ ونائبيه.

ويقول مدير المكتب الاعلامي للبنك المركزي العراقي أيسر جبار في حديث لـ(المدى)، إن التعديلات في قانون البنك المركزي، قليلة ولا تتعدى الأربع فقرات، وأوضح: حيث تم تعديل المادة ٢٧ من القانون التي تقول يعقد البنك المركزي العراقي صفقات عن الاصول الاجنبية ويقوم بإدارة الاحتياطي الرسمي للنقد الاجنبي للدولة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والاحتياطات السياسة النقدية، ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزي باستثمار هذا الاحتياطي في أي من الاصول الآتية أو جميعها سواء في النقد الذهب الموجود لديه، أو نقد العملة، وفيما كانت سابقاً هذه المادة تحدد البنك المركزي ببعض التفاصيل وبعض الدول، لكن تعديلها جاء لإعطائه مساحات اكبر، حيث انه الآن يستطيع عمل الاصول اي بيع" السندات المالية" بمطلق الحرية كأن أن نتاجر بسندات مالية لأيّ بنك اجنبي، لكن بالتأكيد وفق آليات وشروط وعمليات مالية دقيقة جداً.

ويتابع جبار: وفي فقرة مجلس الادارة فقد تمت اضافة اعضاء جدد، وهم كل من احد المدراء العامين في البنك المركزي وخمسة اعضاء من خارج البنك المركزي من خبراء ومختصين في الشؤون المالية، ليصبحوا اليوم ستة اعضاء، وهو يعتبر مجلس ادارة جديداً وفق التعديل الجديدة وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على القانون، بعد أن كان ثلاثة من مدراء عامين البنك وثلاثة من خارجه، مبيناً: أن الهدف من ذلك هو ايجاد قرارات داعمة للبنك المركزي وأن لا يبقى يحتكر قاراته أو منغلقاً على نفسه، لأن من يأتي من خارج المركزي يعتبر يمثّل القطاع الخاص، وبالتأكيد ستكون له آراء وأفكار جديدة ومهمة.

وبالعودة الى التعديل الذي اجري على القانون، فإنه شمل أيضاً نص المادة (٢٧) من القانون الخاصة بإدارة النقد الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي، لتشير صيغتها الحالية الى أن يعقد البنك المركزي العراقي صفقات على الأصول الأجنبية يقوم بإدارة الاحتياطي الرسمي من النقد الاجنبي للدولة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وأهداف السياسة النقدية ويجوز للمجلس، ويستثمر مثل هذا الاحتياطي في أيّ من الأصول الآتية أو في جميعها، أ- النقد الذهبي الموجود في خزائن البنك المركزي العراقي، ب- العملات النقدية والمعدنية الأجنبية التي عادة ما تستخدم في تأدية الحسابات الدولية التي يمسكها البنك المركزي العراقي أو لحسابه ، جـ - الأرصدة الدائنة واجبة الدفع عند الطلب أو واجبة السداد بعد أجل قصير بالنقد الأجنبي الذي عادة ما يستخدم في تأدية الحسابات الدولية التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي في حسابات لديه أو تلك التي تستثمر عن طريق اتفاقيات اعادة الشراء وإعادة الشراء المقابل والودائع الثابتة لآجال متعددة، بعد أن كانت تحدد بعض من ممارساته في هذا المجال.

لكن يرى مصدر مالي مطلع في حديث لـ(المدى)، أن قانون البنك المركزي جيد في ديباجته الاصلية وليس به إعاقة لعمله، مستدركاً: ومع اننا لسنا ضد هذه التعديلات، لذلك نحن نطلق عليها تحسينات طفيفة ومراجعة ولا ضرر منها، لأن البنك المركزي لم يكن يواجه مشكلة في القانون، وحتى في الفقرة ٢٧ الخاصة بالمتاجرة بالسندات المالية، فالمركزي لا يريد بيع هذه سنداته على مستوى كبير، ونحن أيضاً في هذه الفقرة لا توجد لدينا مشكلة، لأننا فقط نريد تطوير السوق المالية في العراق، لأن السوق المالية ليست سوق أسهم فقط، بل هي أيضاً سوق أدوات بنك وهناك رغبة لدى البنك المركزي وجهات كثيرة لتطوير السوق المالية، وذلك عن طريق أوراق الدين كـ"الحوالات والسندات، وانا سألتم من هي الجهات التي تصدر هذه الفئات فهي وزارة المالية والبنك المركزي، بالتالي فإن التعديل هو مجرد محاولة لتشجيع هذا التطوير، وطبعاً في البلدان الأخرى، فإن الشركات الكبرى والبنوك تستطيع تصدير سندات دين، لكننا حتى الآن، السوق المالية لدينا هي فقط سوق أسهم، بالتالي فإن التعديل هو اسهام من البنك المركزي في مساعدة وتطوير السوق المالية في العراق.

ويقول المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، فيما يتعلق بالنقطة التي تشير الى اضافة خمسة أعضاء من خارج البنك المركزي العراقي من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون المالية أو المصرفية أو القانونية لمجلس الادارة، فهو تعبير خاطئ، لأن المركزي يجب أن يكون مستقلاً وبعيداً عن المصالح سواء أكانت خاصة أم حكومية، ولا يمكن أن يجلس شخص في مجلس الادارة ويقول أنا امثّل القطاع الخاص أو الحكومة، لأن هذا خلل في استقلالية البنك المركزي، ولا اعتقد أن تكون هذه الفقرة موجودة في التعديل الجديد للقانون، ولا يمكن أن توجد صيغة كهذه في القانون، لأن البنك المركزي مؤسسة مستقلة ليست فقط عن الحكومة بل عن القطاع المالي أيضاً، حتى يستطيع أن يكون محايداً في قراراته.

ويعد التعديل الأخير الذي أجري على قانون البنك المركزي العراقي الثاني، حيث أجري التعديل الأول عليه في العام ٢٠٠٧.

البنك المركزي العراقي

مال وأعمال

خارج الحدود

Out of Borders

■ استثمار بابل تمنح (4) إجازات استثمار لمشاريع استثمارية مختلفة خلال الأسبوع الحالي

أعلنت هيئة استثمار بابل منحها (٤) إجازات استثمار لمشاريع استثمارية مختلفة لمستثمرين محليين خلال الأسبوع الحالي، ليصبح عدد إجازات الاستثمار الممنوحة خلال العام الحالي (٨) إجازات استثمار، وهناك ٢٣ فرصة استثمارية رفعت للهيئة الوطنية للاستثمار من اجل الموافقة عليها.

وصرّح مدير عام الهيئة الدكتور نصر حمود العنزي، لـ(المدى) أن عام ٢٠١٧ كان عاماً متميزاً بالفرص الاستثمارية فقد منحت هيئة استثمار بابل ثماني فرص استثمارية، وهناك ٢٣ رخصة استثمارية أخرى رفعت الى الهيئة الوطنية للاستثمار للموافقة عليها.

وبيّن أن الهيئة التي منحت (٤) إجازات استثمارية بقطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات خلال الاسبوع الحالي، وإن الاجازات تضمنت مشروع اقفاص عائمة لتربية الأسماك في منطقة عوفي، ومشروع مجمع تجاري في مركز الحلة، ومشروع معمل للطابوق في ناحية الشوملي، ومشروع محطة وقود حديثة في مركز الحلة. وبكلف تصل الى اكثر من ١٢٠ مليار دينار.

مضيفاً أن مجموع الإجازات التي منحتها هيئة استثمار بابل خلال العام الحالي (٨) إجازات استثمار، فبالإضافة الى الاجازات الاستثمارية السابقة، تم منح الاجازات الاستثمارية التالية خلال العام الحالي، وهي مصنع تكرير الزيوت النباتية في المدحتية، ومحطة وقود حديثة في الطليعة، ومجمع تجاري في الحلة ومحطة وقود حديثة في الهاشمية.

منوهاً الى أن الهيئة أكملت اكثر من (٢٣) ملفاً استثمارياً تم رفعها للهيئة الوطنية للاستثمار لغرض منحها إجازات استثمار، ومن المؤمل أن تصل الموافقات من الهيئة الوطنية للاستثمار على عدد منها خلال الفترة المقبلة.

مبيناً أن هيئة استثمار بابل، رفعت شعاراً بأن يكون العام المقبل عام الاستثمار، لأنه الطريق الأمثل لبناء اقتصاد محلي أمثل للخروج من الازمة المالية التي يمر بها العراق من خلال بناء المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية ووفق خطة علمية مبرمجة.

وأضاف أن الهيئة قامت بتوزيع الفرص الاستثمارية على الأقضية والنواحي في بابل من أجل أن تعم الخدمات كل المحافظة ولا تقتصر بمنطقة واحدة.

كاشفاً أنه لدى الهيئة مشاريع ستراتيجية كبرى، مثل مدينة حطين الصناعية ومطار بابل للشحن الجوي ومحطة كبيره للكهرباء، وانشاء منطقة حرة للتجارة بحكم موقع المحافظة المهم.

مبيناً أن هناك العديد من الشركات الاستثمارية الكبرى ومن مختلف دول العالم زارت بابل والتقت بالمسؤولين المحليين وهيئة استثمار بابل للتباحث بإنشاء مشاريع استثمارية.

■ وزير النفط: العراق يمتلك فرصاً واعدة للاستثمار في قطاع النفط والطاقة

أكد وزير النفط جبار علي اللعيبي، أن العراق يمتلك فرصاً استثمارية واعدة في قطاع النفط والطاقة، مشيراً إلى أن وزارته دعت الشركات العالمية للاستثمار في قطاعات التصفية والاستخراج والحفر ومشاريع البنى التحتية.وقالت وزارة النفط في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن وزيرها جبار علي اللعيبي "التقى عدداً من الوزراء ومدراء الشركات العالمية على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر أديبك، في أبو ظبي، وبحث معهم سبل تعزيز العلاقات والتعاون الاستثماري في قطاع النفط والطاقة".وأضافت أن اللعيبي "ألقى كلمة خلال مشاركته في أعمال ومناقشات المؤتمر، أشار بها إلى أن العراق يمتلك فرصاً استثمارية واعدة في قطاع النفط والطاقة، وأن الحكومة والوزارة تحرصان على توفير البيئة المناسبة لعمل الشركات العربية والعالمية وبما يحقق الأهداف المشتركة".

وبيّن اللعيبي خلال كلمته، وفقاً للبيان، أن "الوزارة دعت الشركات العالمية للاستثمار في قطاعات التصفية والاستخراج والحفر ومشاريع البنى التحتية وتعزيز الشراكة والتعاون والتعشيق مع الشركات الوطنية، وبما يحقق الأهداف المشتركة ويسهم في تنشيط عجلة التنمية والاقتصاد الوطني".

يذكر أن معرض ومؤتمر أبو ظبي الدولي للبترول (أديبك) يعتبر ملتقىً عالمياً يحضره وزراء النفط و المتخصصون في صناعة النفط والغاز حول العالم تحت مظلة واحدة، ويعد المعرض واحداً من أكبر ثلاثة معارض ضمن قطاع النفط والغاز في العالم، والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتم خلاله تبادل الخبرات التي من شأنها تمكين الخبراء والمختصين في قطاع النفط العالمي من تبادل المعلومات والأفكار التي تسهم في رسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة في العالم، ويُقام المعرض بدعم من وزارة الطاقة بدولة الإمارات المتحدة.

دبي

حكم بريطاني لصالح الدائنين في قضية صكوك دانة غاز

أظهر حكم قضائي، أن قاضياً بالمحكمة العليا في لندن قضى، أمس الجمعة، لصالح الدائنين في دعوى بشأن صحة سريان تعهد الشراء في سندات إسلامية بنحو ٧٠٠ مليون دولار أصدرتها "دانة غاز" الإماراتية.

وقال القاضي، إن طعون "دانة غاز" على صحة تعهد الشراء وقابليته للإنفاذ "لا أساس لها" معلناً أن التعهد ساري المفعول وقابل للإنفاذ.

تحظى القضية بمتابعة لصيقة من قطاع التمويل الإسلامي العالمي، حيث يرى بعض المستثمرين، أنها قد ترسي سابقة لمصدري الصكوك الآخرين.

لندن

الدولار يسجّل أقل سعراً في 4 أسابيع أمام الين بفعل تقرير حملة ترامب

تراجع الدولار إلى أدنى مستوياته في أربعة أسابيع مقابل الين، أمس الجمعة، بعد أن قالت صحيفة، إن محققين ينظرون في تدخل روسي محتمل بالانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦ قد طلبوا من حملة الرئيس دونالد ترامب تقديم وثائق.

أفاد تقرير بصحيفة "وول ستريت جورنال" بأن فريق المحقق الخاص روبرت مولر، طلب الشهر الماضي، تقديم وثائق تحوي كلمات مفتاحية روسية محددة من أكثر من عشرة مسؤولين.

ألقى التقرير بظلاله على أي دعم للدولار من الموافقة على مشروع قانون للإصلاح الضريبي في مجلس النواب الأمريكي يوم الخميس، والذي كان محط أنظار الأسواق. وتراجعت العملة الأمريكية أكثر من نصف بالمئة إلى ١١٢,٣٩٥ ين مسجلة أدنى مستوياتها منذ ١٩ تشرين الأول.

وتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس قوة العملة أمام ست عملات رئيسة ٠,٣ بالمئة إلى ٩٣,٧٠٠ وارتفع اليورو ٠,٢ بالمئة إلى ١,١٧٩٤ دولار.

من ناحية أخرى سجلت عملة بتكوين الإلكترونية المشفرة مستوىً مرتفعاً جديداً مقتربة من ثمانية آلاف دولار، فيما عزاه المحللون إلى تحديث برمجي تقرر تعليقه لكنه قد يجري في وقت لاحق أمس الجمعة.